IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC
AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2026) (03) (01): P(73-89)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

Intellectual Capital as a Mechanism for Generating Institutional Trust in Emerging Financial Markets: A Comparative Philosophical Study of the Epistemic Structure of Arab Disclosure

Assistant.Pro. Yaser Saad Zenad[1] , Assistant.Prof. Dr. Ahmed Sami Hasaballah[2]
[1] Ministry of Higher Education & Scientific Research,Iraq.
Email: yaserzenad@gmail.com
Orcid: https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0007-2273-7897
[2] Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies,University of Baghdad, Iraq.
Email: ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq
Orcid: https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0008-6085-4186

Abstract: This study explores the role of intellectual capital (IC) in generating institutional trust within Arab emerging financial markets through an integrated quantitative–philosophical approach. It assumes that institutional trust is not merely a result of procedural transparency or compliance with international standards but is rather produced through value-based and knowledge-driven disclosure that reflects an organization's authentic identity and ethical intent.

Data from fifty listed companies in four Arab emerging markets (Saudi Arabia, Egypt, Jordan, and Bahrain) covering 2021–2024 were analyzed using Structural Equation Modeling (SEM) to examine the relationships between IC disclosure and its components (human, structural, and relational capital) and institutional trust, incorporating value-based disclosure and ethical culture as mediating and moderating variables.

The results reveal a strong positive association between IC disclosure and institutional trust ($\beta = 0.64$, $R^2 = 0.67$), with value-based disclosure acting as a cognitive–ethical mechanism that amplifies this effect. The findings demonstrate that Arab markets tend to build trust through ethical transparency rather than procedural transparency, positioning intellectual capital as a symbolic structure for re-legitimizing organizations.

The study proposes an Arab Value-Based Disclosure Framework that integrates global standards with local moral heritage and suggests policy directions to enhance public trust and financial sustainability. The originality of this work lies in its fusion of statistical rigor with philosophical interpretation, presenting an Arab epistemic perspective in which intellectual capital becomes a language of trust and a medium for institutional legitimacy reconstruction in emerging economies.

Keywords: Intellectual capital; Institutional trust; Value-based disclosure; Emerging financial markets; Structural equation modeling; Arab disclosure; Symbolic legitimacy.

DOI: 10.69938/Keas.2603016

IRAQI Academic Scientific Journals
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2026) (03) (01): P(73-89)

رأس المال الفكري كآلية لتوليد الثقة المؤسسية في الأسواق المالية الناشئة
دراسة فلسفية مقارنة في البنية المعرفية للإفصاح العربي

أ.م. ياسر سعد زناد[1] ، ا.م. د. احمد سامي حسب الله[2]
[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق.
[2] المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

الملخّص : يسعى هذا البحث إلى تحليل الدور الذي يؤدّيه رأس المال الفكري في توليد الثقة المؤسسية داخل الأسواق المالية العربية الناشئة، من خلال مقاربة تجمع بين التحليل الكمي التجريبي والمنظور الفلسفي التأويلي. ينطلق البحث من فرضية أن الثقة المؤسسية لا تُبنى فقط عبر الشفافية الشكلية أو الامتثال للمعايير الدولية، بل من خلال الإفصاح المعرفي–القيمي الذي يعكس هوية المؤسسة وصدقها في التعبير عن قيمها الداخلية. تم تحليل بيانات خمسين شركة مدرجة في أربع أسواق مالية عربية (السعودية، مصر، الأردن، البحرين) خلال الفترة 2021–2024 باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري ومكوناته (البشري، الهيكلي، العلاقي) ومستويات الثقة المؤسسية، مع إدراج الإفصاح القيمي والثقافة المؤسسية كمتغيرات وسيطة ومعدّلة.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والثقة المؤسسية$\beta = 0.64$ ، $R^2 = 0.67$، وأن الإفصاح القيمي يمثّل آلية معرفية وأخلاقية تعزّز هذه العلاقة. كما بيّنت التحليلات أن الأسواق العربية تبني الثقة عبر "الشفافية القيمية" لا "الشفافية الإجرائية"، وأن رأس المال الفكري يعمل كبنية رمزية لإعادة إنتاج الشرعية المؤسسية. يُقدّم البحث إطارًا عربيًا جديدًا للإفصاح القيمي يدمج بين المعايير الدولية والموروث الأخلاقي المحلي، ويقترح تطوير سياسات للإفصاح عن رأس المال الفكري تُسهم في تعزيز الثقة العامة والاستدامة المالية. تتمثّل أصالة هذا البحث في دمجه بين التحليل الإحصائي والفكر الفلسفي، وفي تقديمه لرؤية معرفية عربية تجعل من رأس المال الفكري لغة للثقة ووسيلة لإعادة بناء الشرعية المؤسسية في الاقتصادات الناشئة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري؛ الثقة المؤسسية؛ الإفصاح القيمي؛ الأسواق المالية الناشئة؛ المعادلات الهيكلية؛ الإفصاح العربي؛ الشرعية الرمزية.

المقدمة

في الأسواق المالية الناشئة، لم تعد الثقة المؤسسية مجرّد قيمة أخلاقية أو شعور عابر، بل غدت بنية معرفية تحدّد استدامة المؤسسات واستقرارها. ومع اتساع التحوّلات الرقمية وتداخل المعايير الدولية بالخصوصيات الثقافية المحلية، بات رأس المال الفكري أحد أهم الموارد اللامادية التي تُولّد الثقة وتعيد إنتاج الشرعية المؤسسية عبر الإفصاح المعرفي–القيمي، لا عبر الامتثال الإجرائي وحده(Dumay & Guthrie, 2022; Samaha et al., 2023; OECD, 2023) .

تؤكد الأدبيات الحديثة أن الإفصاح لم يعد مجرّد نقلٍ للمعلومات، بل ممارسة تواصلية تُنتج المعنى المؤسسي ذاته (Guthrie & Dumay, 2024؛Mouritsen, 2023) . فالثقة لا تُبنى بقرارات تنظيمية، بل من خلال تفاعل رمزي بين المؤسسة ومجتمعها المالي، حيث يصبح رأس المال الفكري وسيطًا معرفيًا وأخلاقيًا يعيد تشكيل إدراك الموثوقية. وتعبّر مكوناته الثلاثة — البشري، الهيكلي، والعلاقي — عن منظومة متكاملة تُظهر انسجام القيم الداخلية مع الممارسات الخارجية، وتحوّل المعرفة المؤسسية إلى التزام أخلاقي محسوس(Sveiby, 2021; Martins et al., 2024) .

غير أن الثقة في البيئات العربية لا تُفهم بالمنطق نفسه الذي تؤسّسه النماذج الغربية. ففي حين تُقاس الثقة الغربية بمعايير الامتثال القانوني والشفافية الإجرائية، تنبني الثقة في السياق العربي على البعد القيمي للنية المؤسسية وصدقها المعرفي، حيث تصبح الشفافية فعلًا أخلاقيًا يستبطن الصدق أكثر مما يُظهر الطاعة التنظيمية(Al-Moataz & Hussainey, 2022; Farag & El-Sayed, 2024). فالإفصاح العربي لا يكتفي بتقديم البيانات المالية، بل يعيد تعريف العلاقة بين المعرفة والهوية المؤسسية في ضوء قيم الأمانة والمصداقية والمسؤولية الاجتماعية، وهي قيمٌ ما تزال تمثّل جوهر الشرعية المؤسسية في الاقتصادات الناشئة (IFAC, 2023; UNDP, 2024).

تُظهر التقارير الدولية أن ضعف الإفصاح عن رأس المال الفكري يُعد أحد أبرز أسباب هشاشة الثقة العامة في الأسواق الناشئة(OECD, 2023) ، فيما تشير مبادرة التقارير المتكاملة إلى أن التفكير المتكامل (Integrated Thinking) هو ما يمكّن المؤسسات من بناء رأس مال رمزي يُولّد الثقة المستدامة(IIRC, 2021; IFAC, 2023) . ومن هذا المنطلق، يُقارب البحث رأس المال الفكري لا كأداة قياسٍ للموجودات غير الملموسة فحسب، بل كبنية فلسفية ومعرفية تُنتج الثقة المؤسسية من خلال الإفصاح القيمي الذي يجمع بين الشفافية والمعنى.

يجمع هذا العمل بين التحليل الفلسفي–التأويلي للإفصاح العربي والتحليل الكمي التجريبي باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM)على بيانات خمسين شركة مدرجة في أربع أسواق مالية عربية (السعودية، مصر، الأردن، البحرين). ويهدف إلى تجاوز الثنائية بين الكمّ والمعنى، مُقدّمًا نموذجًا بحثيًا يرى في الأرقام انعكاسًا للبنى الرمزية للثقة والمعرفة. وبذلك يسعى إلى إعادة بناء الجسر بين الإفصاح كمعرفة والثقة كقيمة، مبرهنًا أن رأس المال الفكري هو اللغة التي تُترجم بها المؤسسة نواياها الأخلاقية إلى

إشارات قابلة للتصديق. إن الثقة، في هذا التصور، ليست أثرًا ثانويًا للشفافية، بل جوهرها الرمزي، ومعناها الأخلاقي الذي يمنح الإفصاح العربي طابعه الفلسفي والإنساني معًا.

الإطار النظري والفلسفي

تُعدّ الثقة المؤسسية ظاهرة معرفية–أنطولوجية تتجاوز كونها علاقة اقتصادية أو قانونية، إذ تعبّر عن استعداد الفاعلين لتصديق ما يتعذّر التحقق منه بالكامل في بيئات تتسم بتعقيد المعلومات وتداخل المخاطر الإدراكية. فالثقة، بهذا المعنى، ليست نتاجًا مباشرًا لتوافر البيانات، بل حصيلة تفاعل بين المعرفة والمعنى والنية. وقد أسّس هابرماس (Habermas, 1996) لهذا الفهم حين ربط الشرعية بالفعل التواصلي القائم على الصدق والتفاهم، لا بمجرد التعاقد أو الامتثال، فيما رأى فوكوياما (Fukuyama, 1995) أن الثقة تمثل رأس مال اجتماعيًا سابقًا على الأداء الاقتصادي لا لاحقًا له.

غير أن الأدبيات الأحدث في حوكمة الشركات والتقارير المؤسسية أعادت صياغة هذا النقاش في ضوء سؤال جوهري: كيف تتحول المعرفة المفصَح عنها إلى ثقة قابلة للاستدامة في الأسواق، لا سيما الناشئة منها؟ وتشير هذه الأدبيات إلى أن الثقة لا تُبنى عبر اتساع الإفصاح فحسب، بل عبر **معقوليته، وقابليته للتصديق، واتساقه القيمي** بوصفها عناصر بنيوية في النظام المؤسسي (IFAC, 2023؛OECD, 2023).

في هذا السياق، يلتقي مفهوم الثقة مع رأس المال الفكري بوصفه أحد أهم موارد المؤسسة اللامادية، غير أن هذا اللقاء لم يعد يُفهم ضمن المنظور الأداتي التقليدي. فقد شهدت الأدبيات المعاصرة تحوّلًا إبستيمولوجيًا واضحًا نحو قراءة رأس المال الفكري كبنية تواصلية–تنظيمية تُنتج المعنى والشرعية، لا كمجرد مخزون معرفة قابل للإفصاح (Dumay & Guthrie, 2022 ؛ Sardo & Ficco et al., 2023؛Alves, 2023).

وبناءً عليه، لم يعد الإفصاح عن رأس المال الفكري يُختزل في كونه عرضًا للمعلومات، بل غدا ممارسة خطابية تُعيد تمثيل الذات المؤسسية أمام السوق، وتُحوّل المعرفة إلى إشارة ذات بعد أخلاقي وقيمي. وتؤكد دراسات حديثة أن القيمة الفعلية لهذا الإفصاح تكمن في قدرته على بناء الثقة والشرعية عندما يُقدَّم ضمن سردية متماسكة تربط الأداء بالقيم والحوكمة (Keter, ؛ Vale, 2024).

يفترض هذا البحث أن العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والثقة المؤسسية ليست علاقة خطية مباشرة، بل علاقة توليدية تتوسطها بنية معرفية–قيمية تتشكل عبر ثلاثة أبعاد مترابطة:

- **البعد المعرفي**: ويعنى بإنتاج التماسك المنطقي للسرد المؤسسي، بحيث يظهر الإفصاح بوصفه خطابًا مفهومًا ومتسقًا، لا مجرد تجميع مؤشرات.
- **البعد القيمي–العاطفي**: ويتجسد في قدرة الإفصاح على خلق قابلية للتصديق عبر اتساق القيم المعلَنة مع نية المؤسسة ومسؤوليتها الأخلاقية.
- **البعد المؤسسي–الشرعوي**: الذي يربط الإفصاح بشرط الاعتراف الاجتماعي والشرعية، محولًا المعرفة المفصَح عنها إلى رأس مال اجتماعي مستدام.

وتعمل هذه الأبعاد مجتمعة على تحويل الإفصاح من قناة معلومات إلى **آلية إنتاج ثقة** (Martins ؛Mouritsen, 2023 et al., 2024).

يُظهر التحليل المقارن أن آليات توليد الثقة لا تعمل بالمنطق نفسه في جميع السياقات. ففي كثير من البيئات المتقدمة، تُبنى الثقة المؤسسية عبر الشفافية الإجرائية، حيث يُقاس الصدق بمدى الالتزام بالقواعد والمعايير. غير أن هذا النموذج، على الرغم من فاعليته التنظيمية، يظل محدودًا حين ينفصل الإفصاح عن المعنى، أو يتحول إلى ممارسة شكلية تُكرر لغة الامتثال دون أن تُبرهن اتساق النية والممارسة.

وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن الإفراط في الإجرائية قد يؤدي إلى ما يُعرف بـ«الشفافية المُفرغة من المعنى»، حيث تُشرعن السلطة بدل أن تُنتج قابلية حقيقية للتصديق(Bassan, 2025) .

في المقابل، تبرز في الأسواق الناشئة—ومنها الأسواق العربية—مقاربة مختلفة تقوم على الشفافية القيمية أو المعرفية، حيث تُقاس الموثوقية بنوعية الخطاب وقدرته على التعبير عن الهوية الأخلاقية للمؤسسة واتساقها الداخلي، لا بكمّ البيانات المفصَح عنها (UNDP, 2024؛OECD, 2023).

ينطلق هذا الإطار من ثلاث مسلّمات فلسفية متداخلة تشكّل الأساس النظري للعلاقة بين رأس المال الفكري والثقة المؤسسية:

1- **المعرفة المؤسسية تتجسّد في المعنى بقدر ما تتجسّد في البيانات**، ولا تكتسب قيمتها إلا حين تُدمج ضمن سردية مفهومة ومقنعة.(Mouritsen, 2023)

2- **الثقة علاقة إدراكية–أخلاقية** تنشأ حين يتطابق مضمون الإفصاح مع نية المؤسسة وممارستها الفعلية، لا حين يقتصر على الامتثال الشكلي (IFAC, 2023؛ Habermas, 1996).

3- **الإفصاح فعل حواري** تُعيد المؤسسة من خلاله تعريف ذاتها أمام المجتمع بوصفها فاعلًا مسؤولًا وقابلًا للاعتراف (Dumay et al., 2023).

في هذا الإطار، يتقاطع رأس المال الفكري مع مفهوم الشرعية الرمزية، حيث لا تُمنح الثقة تنظيميًا، بل تُكتسب عبر تراكم الممارسات الخطابية والمؤسسية التي تولّد الاعتراف الاجتماعي بالمؤسسة. فالشرعية ليست نتيجة مباشرة للامتثال، بل ثمرة اتساق مستمر بين المعرفة المعلَنة والقيم المُعاشة (Martins et al., 2024؛ Bourdieu, 1994).

وتؤكد الدراسات المؤسسية الحديثة أن هذا البعد يصبح أكثر أهمية في الأسواق الناشئة، حيث لا يكفي الإطار القانوني وحده لتثبيت قابلية التصديق، بل يتطلب الأمر خطابًا مؤسسيًا قادرًا على تحويل الأداء إلى معنى اجتماعي قابل للثقة(OECD, 2023 ؛ IFAC, 2023).

بناءً على ما تقدم، يُؤسَّس هذا البحث على الافتراضات التفسيرية الآتية:

- أن الثقة المؤسسية تتولّد داخل الفضاء المعرفي لرأس المال الفكري، لا خارجه.
- أن الإفصاح، حين يُمارَس بوصفه فعلًا تواصليًا قيميًا، يعمل كآلية فلسفية لإنتاج الثقة وإعادة بناء الشرعية.
- أن السياق العربي يمثّل مختبرًا معرفيًا يُبرز اشتغال هذه الآلية حين تكون الشرعية الرمزية والمعنى الأخلاقي عنصرين حاسمين في قواعد التصديق المؤسسي.

وفي ضوء ذلك، تُفهم الثقة المؤسسية بوصفها نتاج معرفة صادقة تنشأ من اتساق الخطاب مع القيم، لا مجرد نتيجة لشفافية مفروضة. وهكذا يتحول رأس المال الفكري إلى آلية فلسفية–مؤسسية لإنتاج الثقة، جامعًا بين التحليل التجريبي للنماذج البنيوية (SEM)والتحليل الفلسفي لمفاهيم الثقة التواصلية والشرعية الرمزية، ضمن إطار يربط الاقتصاد بالمعرفة والأخلاق في آنٍ واحد.

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والفجوة البحثية وأصالة البحث الحالي

شهدت الأدبيات المعاصرة حول رأس المال الفكري والثقة المؤسسية تحوّلًا إبستيمولوجيًا واضحًا نحو ما يمكن تسميته بـ **المنعطف المعرفي للثقة** .فبعد أن انشغلت الأبحاث المبكرة بقياس المكونات الاقتصادية لرأس المال الفكري بوصفه أصلًا غير ملموس(Edvinsson & Malone, 1997) ، اتجهت الدراسات الحديثة إلى تحليل دوره كبنية رمزية لإنتاج الشرعية والمصداقية داخل الأسواق المعقدة (Sardo & Alves, 2023؛ Dumay & Guthrie, 2022). ويعكس هذا التحول إدراكًا متزايدًا بأن القيمة المؤسسية في الاقتصاد المعرفي لا تُخلق من الأصول المادية، بل من **العلاقات المعرفية والخطابية** التي تولّد الثقة وتُعيد تشكيل صورة المؤسسة أمام أصحاب المصلحة (OECD, 2023؛ Sveiby, 2021).

تبيّن دراسات عديدة أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يُسهم في إعادة بناء الصورة المؤسسية عبر تعزيز رأس المال الرمزي والثقة التواصلية. فقد أوضح Mouritsen (2023) أن الإفصاح المعرفي في الشركات الأوروبية يُعيد إنتاج الموثوقية من خلال **المعنى** لا من خلال كثافة البيانات، في حين أظهرت دراسة Li et al. (2022) في الأسواق الآسيوية أن الشفافية القائمة على القيم الأخلاقية ترفع مستويات الثقة المؤسسية على نحو يفوق الشفافية الشكلية القائمة على الامتثال. وتشير هذه النتائج إلى أن الثقة لا تتشكل فقط عبر قابلية التحقق، بل عبر قابلية التصديق، أي قدرة الإفصاح على إقناع السوق بصدق النية واتساق السلوك.

وفي السياق نفسه، تناولت دراسات حديثة منشورة في *Journal of Business Ethics* و *Accounting, Auditing & Accountability Journal*العلاقة بين الإفصاح القيمي والحَوْكمة، مؤكدة أن دمج القيم الأخلاقية في التقارير المؤسسية يسهم في رفع مستويات الثقة والاستقرار المالي، خاصة في البيئات التي تشهد تقلبات مؤسسية أو أزمات ثقة متكررة(Sardo et al., 2021 ؛ Martins et al., 2024). كما أظهرت تقارير مؤسسية حديثة أن الإفصاح غير المالي—وبخاصة المتعلق برأس المال الفكري— أصبح معيارًا أساسيًا لتقييم شفافية المؤسسات في الأسواق الناشئة بعد الأزمات المالية، نظرًا لدوره في إعادة بناء الثقة العامة (IFAC, 2023؛OECD, 2023).

تُظهر الأدبيات أن أطر قياس وإفصاح رأس المال الفكري تطورت من نماذج تصنيفية إلى نماذج تفسيرية، ويمكن تلخيص مسارها المنهجي في النقاط الآتية:

- **الأطر التأسيسية**: مثل MERITUM ركّزت على تحديد مكونات رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، العلاقي) وبناء مؤشرات للإفصاح عنها، بهدف تقليص الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية. وقد شكّلت هذه الأطر أساسًا منهجيًا مهمًا، لكنها تعرّضت لاحقًا لنقد بسبب ميلها إلى تحويل الإفصاح إلى قوائم جامدة.
- **الأطر السردية–الاستراتيجية** مثلWICI : انتقلت بالتركيز من ماذا نُفصح؟ إلى "كيف نربط الإفصاح بمنطق خلق القيمة والحوكمة والاستدامة"، معتبرة أن الإفصاح عن الموارد غير الملموسة يجب أن يُقدَّم ضمن سردية تشرح دورها في الأداء طويل الأجل.
- **المنظور الأدائي الحديث**: تنظر دراسات حديثة إلى الإفصاح عن رأس المال الفكري بوصفه ممارسة تُنتج القيمة والثقة عبر التفاعل المؤسسي، لا مجرد انعكاس لها، ما يعيد تعريف رأس المال الفكري كعنصر فاعل في بناء الشرعية لا كموضوع قياس فقط (Mouritsen, 2023؛ Dumay & Guthrie, 2022).

تعالج الأدبيات تكوين الثقة في الإفصاح المحاسبي من خلال مسارين نظريين متكاملين:

- **النظرية المؤسسية** :تفسّر الإفصاح بوصفه استجابة لضغوط قسرية ومعيارية ومهنية، حيث تسعى المؤسسات إلى تحقيق القبول والشرعية. غير أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن الامتثال وحده لا يضمن الثقة، ما لم يقترن الإفصاح بمعنى قابل للتصديق.
- **نظرية الإشارات** :تنظر إلى الإفصاح كإشارة تقلل عدم التماثل المعلوماتي، لكن الاتجاه الحديث يركّز على **جودة الإشارة** لا وجودها، أي على اتساق الإفصاح، وتوازنه، وقدرته على مقاومة الانطباع بالتزيين أو إدارة الصورة.

ويُظهر تقاطع المسارين أن بعض أشكال الإفصاح تؤدي وظيفة إشارة شرعية، تُخاطب السوق والمجتمع بوصفهما جمهورًا أخلاقيًا لا تقنيًا فقط.

رغم هذا التقدم، لا تزال نسبة معتبرة من الأدبيات أسيرة الرؤية الغربية التي تفترض أن الثقة تتولّد أساسًا من الامتثال للمعايير الدولية(IFRS ، GRI، IIRC)، حيث تُفهم الشفافية بوصفها ممارسة إجرائية تُقاس بقابلية التحقق والمقارنة. وتدعم بعض الدراسات هذا المنظور باعتباره أساسًا لتقليل عدم التماثل المعلوماتي.

إلا أن تيارًا متزايدًا في الأدبيات—خاصة في دراسات الإفصاح غير المالي ورأس المال الفكري—ينتقد الاكتفاء بالشفافية الإجرائية، مشيرًا إلى أنها قد تتحول إلى ممارسة شكلية تُنتج انطباع الامتثال دون أن تُنتج ثقة فعلية. وفي المقابل، تؤكد هذه الأدبيات أن الشفافية القائمة على القيم تُضيف بعدًا تفسيريًا ومعرفيًا، إذ تركز على اتساق الخطاب مع النية والممارسة، وعلى قدرة الإفصاح على شرح منطق خلق القيمة لا مجرد عرض نتائجه.

وتكتسب هذه المقارنة أهمية خاصة في الأسواق الناشئة، حيث تشير الدراسات إلى أن الثقة قد تتشكل عبر جودة الخطاب ونبرة الإفصاح بقدر تشكلها عبر الالتزام الشكلي، ما يجعل الشفافية القيمية عنصرًا مكملًا—لا بديلًا—للشفافية الإجرائية.

رغم تزايد الدراسات العربية حول الإفصاح الطوعي والحوكمة والشرعية، لا تزال هذه الأدبيات تعاني من ثلاثة أوجه قصور رئيسية:

1- **فجوة معرفية–فلسفية**: غياب المقاربات التي تدمج المعرفة بالقيمة الأخلاقية في تفسير العلاقة بين رأس المال الفكري والثقة، مع هيمنة التفسيرات الإجرائية.
2- **فجوة منهجية**: ندرة الدراسات التي تجمع بين التحليل الإحصائي المتقدم (SEM) والقراءة التأويلية للخطاب المؤسسي، بما يتجاوز الفصل التقليدي بين الكمّ والمعنى.
3- **فجوة ثقافية–مقارنة**: محدودية الأطر التي تتعامل مع السياق العربي بوصفه منتجًا لآليات توليد ثقة مختلفة، لا مجرد حالة طرفية داخل نموذج غربي مهيمن (Dumay et al., 2023؛ Guthrie & Perego, 2024).

ولا تعبّر هذه الفجوات عن نقص في البيانات بقدر ما تعبّر عن **تحيّز إبستيمولوجي** في الفكر المحاسبي، الذي يميل إلى معاملة المعرفة كمتغيّر قابل للقياس لا كبنية رمزية لإنتاج الشرعية.

تنطلق أصالة هذا البحث من معالجته المتكاملة لهذه الفجوات عبر:

- **إسهام نظري**: توسيع مفهوم رأس المال الفكري من إطار إداري–قياسي إلى إطار فلسفي–تواصلي يربط المعرفة بالقيمة والثقة.
- **إسهام منهجي**: دمج التحليل الإحصائي البنيوي (SEM) مع قراءة تأويلية للثقة والشرعية، بما يتيح تفسير النتائج لا مجرد اختبارها.
- **إسهام سياقي**: تطوير نموذج عربي مقارن للإفصاح القيمي يُظهر كيف تعمل الشفافية القائمة على القيم كآلية لتوليد الثقة في الأسواق الناشئة.

وبذلك يعيد البحث صياغة النقاش حول الإفصاح والثقة على أساس أن الثقة ليست نتاج الامتثال وحده، بل ثمرة ممارسة معرفية صادقة تعبّر فيها المؤسسة عن ذاتها الأخلاقية من خلال رأس مالها الفكري، مؤسِّسًا لخطٍّ معرفي يربط بين أخلاقيات الإفصاح، ورأس المال الرمزي، وبنية الثقة في الاقتصاد العربي المعاصر.

يوضح الجدول (1) موقع هذا البحث ضمن أدبيات رأس المال الفكري والثقة، من خلال مقارنة تركيبية تُبرز الفجوات النظرية والمنهجية والسياقية التي يسعى البحث إلى معالجتها.

الجدول (1): مقارنة تركيبية للدراسات السابقة وإبراز موقع البحث الحالي

رقم	المؤلف / السنة	منهج الدراسة والعينة	السياق المؤسسي / الجغرافي	النتائج الرئيسة	الدلالة النظرية / الفلسفية	الفجوة البحثية المحددة	موقع البحث الحالي
1	Dumay & Guthrie (2022)	تحليل نقدي نوعي لخطابات الإفصاح	بيئات اقتصادية متقدمة (أوروبا، أستراليا)	الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤدي دورًا رمزيًا في إدارة الانطباعات أكثر من نقل المعرفة	نقد المقاربة الأداتية لرأس المال الفكري وإبراز بعده الرمزي	غياب البعد القيمي والثقافي في تفسير الإفصاح	**يوسّع القراءة النقدية عبر تأويل فلسفي يربط الإفصاح بالقيم والمعنى في سياق عربي**
2	Sveiby (2021)	مراجعة نظرية منهجية	منظمات دولية ومؤسسات خدمية	محدودية القياس الكمي للمعرفة بسبب الطبيعة الرمزية للثقة	إبستيمولوجيا المعرفة كأصل غير ملموس	نقص التكامل بين المقاييس الكمية والتأويل المعرفي	**يدمج القياس البنيوي (SEM)مع قراءة فلسفية لبنية الثقة**
3	Samaha et al. (2023)	تحليل محتوى لتقارير 100 شركة	أسواق مالية عربية ناشئة	الخطاب العربي للإفصاح يركز على المسؤولية والأمانة أكثر من الأرقام	المقاربة الثقافية للإفصاح	الحاجة إلى نموذج عربي متكامل للإفصاح القيمي	**يبني نموذجًا عربيًا متكاملًا ويختبره تجريبيًا**
4	Al-Moataz & Hussainey (2022)	تحليل كمي (انحدار) لـ 85 شركة	السياق السعودي / الخليجي	الإفصاح الطوعي يعكس النية الأخلاقية أكثر من الامتثال المعياري	أخلاقيات الإفصاح والنية التنظيمية	غياب التفسير الفلسفي للعلاقة بين القيم والثقة	**يقدّم تفسيرًا فلسفيًا (هابرماسي–بورديوي) لبنية الثقة**

5	Li et al. (2022)	نموذج SEM لـ 120 شركة	أسواق آسيوية صاعدة	الإفصاح المعرفي يعزز الثقة المؤسسية بوساطة الشفافية	الثقة بوصفها نتاج الشفافية الإجرائية	محدودية اختبار النموذج في سياقات ثقافية مختلفة	**يعيد اختبار العلاقة ضمن سياق قيمي عربي**
6	Mouritsen (2023)	دراسة مقارنة تحليلية	شركات أوروبية	الإفصاح يعيد بناء الصورة المؤسسية ويؤثر في الشرعية الرمزية	رأس المال الفكري كبنية رمزية للثقة	ضعف التحليل الفلسفي في البيئات غير الغربية	**يوحّد بين الشرعية الرمزية والثقة القيمية في السياق العربي**
7	OECD (2023)	تقرير مؤسسي تحليلي	أسواق مالية ناشئة	ضعف الإفصاح غير المالي يعيق بناء الثقة العامة	الثقة كأصل مؤسسي عام	الحاجة إلى مقاربات معرفية للشفافية	**يطوّر إطارًا عمليًا للإفصاح القيمي العربي**
8	IIRC (2021)	إطار نظري ومؤسسي	مؤسسات كبرى متعددة الجنسيات	التفكير المتكامل يربط القيم بالمعرفة في خلق رأس المال الشامل	التفكير المتكامل كأساس فلسفي للتقارير	غياب اختبار تجريبي في السياق العربي	**يطبّق التفكير المتكامل ضمن نموذج عربي تجريبي**
9	Sardo et al. (2021)	دراسة كمية لـ 60 شركة	سياق أوروبي	دمج القيم الأخلاقية في التقارير يعزز الثقة والاستقرار المالي	أخلاقيات الأعمال والشفافية القيمية	الحاجة لتكييف النموذج أخلاقيًا في البيئات غير الغربية	**يكيّف النموذج القيمي للأسواق العربية**
10	Dumay et al. (2023)	تحليل نقدي مقارن	نطاق عالمي	النماذج السائدة تهمّش السياقات الثقافية المحلية	نقد المنهج الغربي في رأس المال الفكري	قصور الفهم المقارن للثقافات الإفصاحية	**يقدّم منظورًا عربيًا مقارنًا لإعادة تعريف المعرفة والثقة**

الجدول من اعداد الباحثين.

مشكلة البحث وأسئلته وأهميته وأهدافه

تنبع مشكلة هذا البحث من الهوة المعرفية والأخلاقية بين الإفصاح الشكلي والإفصاح القيمي في الأسواق المالية الناشئة. فعلى الرغم من توسّع تطبيق المعايير الدولية كـ IFRS وIIRC Framework، لا تزال الثقة المؤسسية في هذه الأسواق هشّة ومتذبذبة، إذ لم تتمكّن المؤسسات بعد من بناء رأس مال رمزي كافٍ لإقناع المجتمع والمستثمرين بصدق نواياها واستدامة قيمها (OECD, 2023; IFAC, 2023). وهنا تبرز الإشكالية الفلسفية المحورية: هل تكفي الشفافية المعيارية لإنتاج الثقة، أم أن توليد الثقة يستلزم إفصاحًا معرفيًا–قيميًا يستند إلى رأس المال الفكري بوصفه بنية أخلاقية للشرعية المؤسسية؟

تكشف التجارب الحديثة في الأسواق العربية أن الثقة تتآكل حين يُختزل الإفصاح في الأداء المالي دون أن يعكس هوية المؤسسة الثقافية وقيمها(Samaha et al., 2023) . ومن ثمّ لم يعد السؤال هو مدى توافر المعلومات، بل مدى صدق معناها؛ فالثقة تنشأ من نوعية المعرفة المُفصَح عنها لا من كميتها. وهذا التحول من "كمّ المعلومات" إلى "قيمة المعرفة" هو ما يسعى هذا البحث إلى تفكيكه فلسفيًا وتجريبيًا.

تشير الأدبيات إلى أن الإفصاح عن رأس المال الفكري (ICD) يُستخدم تقليديًا لقياس الأصول غير الملموسة، لكنه لا يفسّر الكيفية التي تتحول بها هذه الأصول إلى ثقة مؤسسية مدركة (Dumay & Guthrie, 2022; Mouritsen, 2023). كما تُظهر دراسات مقارنة أن الأسواق العربية، رغم ثرائها القيمي والثقافي، تعاني من ضعف في الإفصاح المعرفي (Farag & El-Sayed, 2024)، ما يعكس مفارقة بين وفرة القيم وندرة التعبير عنها مؤسسيًا.

بناءً على ذلك، يمكن تلخيص **مشكلة البحث** في أن الإفصاح عن رأس المال الفكري في الأسواق الناشئة يعاني محدودية في قدرته على توليد الثقة المؤسسية، نتيجة هيمنة الشفافية الشكلية وضعف استثمار البنية القيمية للإفصاح العربي كآلية للثقة.

وينبثق من هذه المشكلة عدد من **الأسئلة الرئيسة**:

1- كيف يسهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في توليد الثقة المؤسسية؟
2- ما طبيعة العلاقة بين مكوّنات رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، العلاقي) ومستويات الثقة المؤسسية؟
3- إلى أي مدى تختلف البنية المعرفية للإفصاح العربي عن النموذج الغربي في تفسير الثقة؟
4- هل يمكن أن يشكّل رأس المال الفكري إطارًا فلسفيًا–عمليًا لإعادة بناء الشرعية في الأسواق الناشئة؟
5- ما الدور الوسيط للثقافة المؤسسية والإفصاح القيمي في العلاقة بين رأس المال الفكري والثقة المؤسسية؟

وتنبع **أهمية البحث** من بعدين متكاملين:

- **البعد النظري والفلسفي :**يسعى إلى توسيع مفهوم رأس المال الفكري بوصفه **آلية فلسفية لإنتاج الثقة**، رابطًا بين الأدبيات المحاسبية ونظريات الفعل التواصلي (Habermas, 1996) والشرعية الرمزية(Bourdieu, 1994) . ويقترح إطارًا تأويليًا عربيًا للإفصاح كخطاب معرفي–قيمي(Dumay et al., 2023; Martins et al., 2024) .
- **البعد التطبيقي والسياساتي :**يدعم سياسات الحوكمة والشفافية في الأسواق المالية الناشئة عبر توضيح أن بناء الثقة يتطلّب **استثمار رأس المال الفكري كمصدر للقيمة العامة والاستقرار المؤسسي**، بما يعزز تطوير معايير الإفصاح غير المالي المتوافقة مع الخصوصية الثقافية للمنطقة(UNDP, 2024; OECD, 2023) .

أما **أهداف البحث** فتتمثل في ترجمة هذا المنظور الفلسفي إلى نموذج بحثي تجريبي يجمع بين التحليل الكمي والفهم المعرفي للسلوك المؤسسي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحليل أثر الإفصاح عن مكوّنات رأس المال الفكري على مستويات الثقة المؤسسية في الأسواق المالية الناشئة.
2- اختبار النموذج العربي للإفصاح بوصفه ممارسة معرفية–قيمية، ومقارنته بالنموذج الغربي القائم على الشفافية الإجرائية.
3- تفسير النتائج الكمية فلسفيًا في ضوء مفاهيم الثقة التواصلية والشرعية الرمزية، للكشف عن الأنماط القيمية الكامنة خلف الأرقام.
4- اقتراح نموذج عربي متكامل للإفصاح عن رأس المال الفكري يُسهم في بناء الثقة المؤسسية وتعزيز رأس المال الرمزي.

بهذه المقاربة، يهدف البحث إلى **إعادة تعريف العلاقة بين المعرفة والثقة** في الفكر المحاسبي العربي، انطلاقًا من أن رأس المال الفكري هو اللغة التي تعبّر بها المؤسسة عن صدقها وشرعيتها، وأن الإفصاح القيمي هو الفضاء الذي تُترجم فيه القيم إلى معرفة، والمعرفة إلى ثقة مؤسسية مستدامة.

الإطار المفاهيمي والفرضيات

يقوم هذا البحث على افتراض أساسي مفاده أن رأس المال الفكري ليس مجرد مورد تنظيمي يُضاف إلى قائمة الأصول غير الملموسة، بل هو آلية معرفية–قيميّة تولّد الثقة المؤسسية من خلال تفاعل مكوناته الثلاثة: البشري، الهيكلي، والعلاقي. ويتجاوز هذا الافتراض المنظور التقليدي الذي يربط الثقة بالشفافية الإجرائية أو الامتثال المعياري، ليفترض أن الثقة هي نتاج لمستوى أعمق من المعرفة المتجسّدة في هوية المؤسسة وخطابها الإفصاحي.

فمن منظور تأويلي، تعمل مكونات رأس المال الفكري على تشكيل دوائر متداخلة لإنتاج الثقة.

- **رأس المال البشري (Human Capital)** يمثّل الوعي والقيم والكفاءات التي تمنح المؤسسة مصداقيتها الأخلاقية.
- **رأس المال الهيكلي (Structural Capital)** يُعدّ الحاضن المنظومي لتلك القيم في الإجراءات والسياسات والمعايير الداخلية، بما يجعل الثقة قابلة للاستدامة.
- **رأس المال العلاقي (Relational Capital)** هو المساحة التي تُترجم فيها المعرفة والقيم إلى علاقات تفاعلية مع أصحاب المصلحة.

وعندما يُفصح عن هذه المكونات بطريقة معرفية متكاملة، فإنها تولّد ما يمكن تسميته بـ **الثقة المؤسسية المُمَأْسَسة**، أي تلك التي لا تعتمد على الانطباعات الفردية، بل على البنية الرمزية للمنظمة. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى العلاقة بين رأس المال الفكري والثقة المؤسسية من خلال نموذج تفاعلي يقوم على ثلاث مسارات تحليلية مترابطة:

1- **المسار الإدراكي–المعرفي :** حيث يُنتج رأس المال البشري المعرفة التي تُمكّن المؤسسة من تقديم صورة ذاتية متسقة وشفافة.
2- **المسار البنيوي–الإجرائي :** الذي يترجم تلك المعرفة إلى إجراءات داخلية ومعايير متماسكة من خلال رأس المال الهيكلي.
3- **المسار الرمزي–العلاقي :** الذي تُحوّل فيه المؤسسة هذه المعرفة إلى تواصل فعّال يخلق الثقة عبر رأس المال العلاقي.

تتلاقى هذه المسارات الثلاثة في الفضاء الخطابي للإفصاح، لتنتج ما يسميه هابرماس بـ "الثقة التواصلية"؛ أي تلك التي تقوم على **افتراض الصدق المتبادل** بين الفاعلين(Habermas, 1996) . ومن ثمّ يصبح الإفصاح عن رأس المال الفكري في جوهره *فعلًا تواصليًا معرفيًا*، لا عملية تقنية أو قانونية فحسب.

انطلاقًا من هذا المنظور، يقترح البحث **نموذجًا مفاهيميًا متكاملًا** يربط بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والثقة المؤسسية ضمن سياق الأسواق المالية العربية الناشئة، على النحو الآتي:

النموذج المفاهيمي المقترح(Conceptual Model) : يُفترض أن الإفصاح عن رأس المال الفكري (ICD) يؤثر إيجابًا في الثقة المؤسسية (IT) من خلال ثلاث مسارات فرعية تمثل مكونات رأس المال الفكري:

- رأس المال البشري(HC)
- رأس المال الهيكلي(SC)
- رأس المال العلاقي(RC) كما يُفترض وجود تأثير وسيط (Mediating Effect) للثقافة المؤسسية والإفصاح القيمي (Value-Based Disclosure – VBD)في العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والثقة المؤسسية.

وبصورة وصفية، يمكن تمثيل هذا النموذج على النحو التالي:

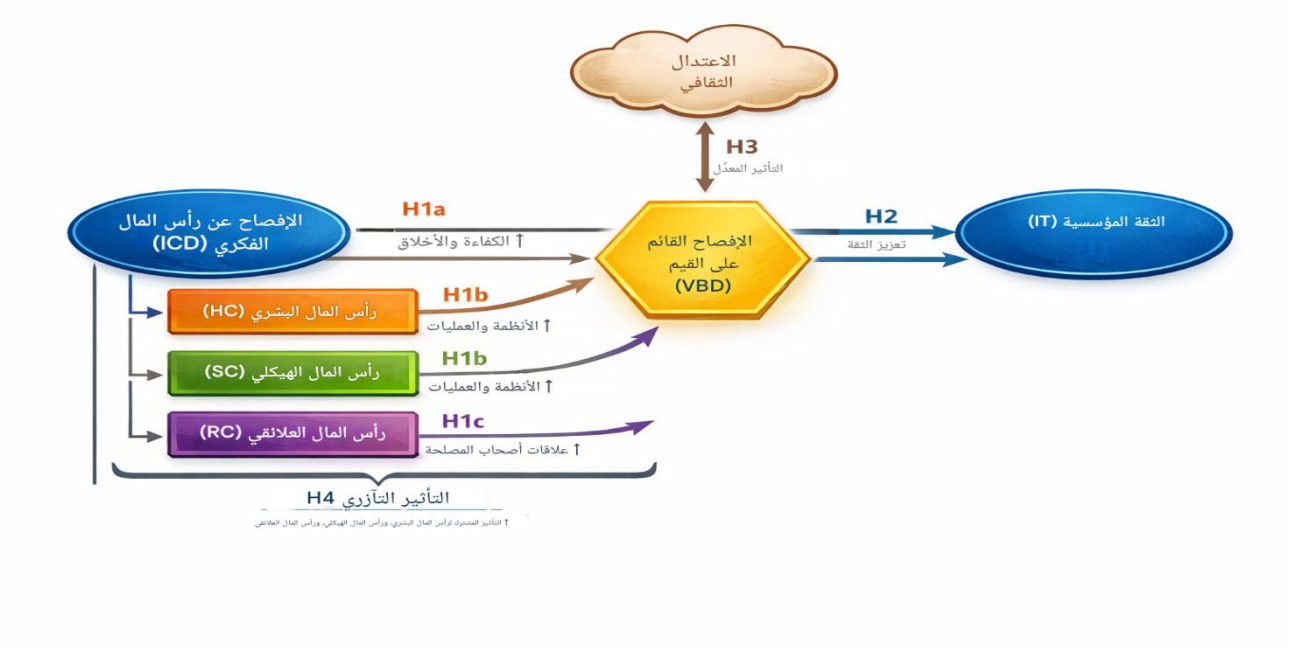

الشكل (1) : النموذج المفاهيمي المقترح

الفرضيات البحثية

انطلاقًا من هذا الإطار المفاهيمي، صيغت الفرضيات على نحوٍ يعكس تداخُل البنية الإحصائية مع التأويل الفلسفي، بحيث يُفهم كل مسار سببي كعلاقة معرفية–قيمية يمكن اختبارها كمّيًا ضمن نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) وتفسيرها تأويليًا في ضوء نظرية الثقة التواصلية.

1- **الفرضية الرئيسة(H1) :** الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثر تأثيرًا إيجابيًا معنويًا في مستويات الثقة المؤسسية في الأسواق المالية الناشئة.

2- **الفرضيات الفرعية المتعلقة بالمكونات:**

3- **(H1a):** رأس المال البشري يسهم في تعزيز الثقة المؤسسية من خلال نقل الكفاءات والمعرفة الأخلاقية إلى سلوك الإفصاح.

4- **(H1b):** رأس المال الهيكلي يعزز الثقة عبر استدامة النظم والإجراءات التي تعبّر عن الموثوقية التنظيمية.

5- **(H1c):** رأس المال العلاقي يُعدّ الوسيط الاجتماعي لإنتاج الثقة من خلال جودة العلاقات مع أصحاب المصلحة.

6- **الفرضيات المتعلقة بالوساطة القيمية:**

7- **(H2):** الإفصاح القيمي (Value-Based Disclosure) يتوسّط العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والثقة المؤسسية، بحيث يزداد تأثير رأس المال الفكري على الثقة بارتفاع مستوى الإفصاح القيمي.

8- **(H3):** الثقافة المؤسسية القيمية تُمثّل متغيرًا معدِّلًا (Moderating Variable) يُقوّي العلاقة بين رأس المال الفكري والثقة المؤسسية.

9- **الفرضية التكاملية(H4) :** تعمل مكونات رأس المال الفكري الثلاثة بشكل تآزري لإنتاج الثقة المؤسسية؛ أي أن الأثر الكلي لها أكبر من مجموع آثارها الفردية، بما يعكس الطبيعة النظامية للمعرفة المؤسسية.

تُصاغ هذه الفرضيات في ضوء نموذج يدمج التحليل الإحصائي بالتأويل القيمي؛ فالعلاقات الإيجابية المتوقعة ليست مجرد علاقات سببية رقمية، بل تعبّر عن **منطق معرفي** يرى أن الثقة تُولد حين تتحول المعرفة إلى التزامٍ قيمي محسوس. وبالتالي، فإن اختبار هذه الفرضيات لا يهدف فقط إلى التحقق الإحصائي، بل إلى قراءة بنية الإفصاح بوصفها نصًا ثقافيًا يكشف عن طبيعة العلاقة بين العقلانية المؤسسية والشرعية الاجتماعية.

وبما أن البحث سيتناول بيانات من أربع أسواق عربية ناشئة (السعودية، مصر، الأردن، البحرين)، فإن هذا النموذج سيسمح أيضًا برصد **الفروق الثقافية والمعيارية** بين هذه البيئات، لتحديد كيف تؤثر الخصوصيات المحلية في طريقة عمل رأس المال الفكري كمولّد للثقة.

منهجية البحث

تقوم منهجية هذا البحث على مقاربة مزدوجة تجمع بين التحليل الكمي التجريبي والتحليل الفلسفي التأويلي، في محاولة واعية لتجاوز القطيعة التقليدية بين «العدد والمعنى» في الدراسات المحاسبية. فالهدف لا يقتصر على قياس العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والثقة المؤسسية إحصائيًا، بل يمتد إلى تأويل هذه العلاقة في ضوء بنيتها المعرفية والقيمية كما تتجلى في الخطاب

الإفصاحي العربي. وبذلك، ينطلق التصميم المنهجي من تصور يرى أن المعرفة المؤسسية لا تُختزل في مؤشرات رقمية، بل تُفهم من خلال المعاني التي تولّدها هذه المؤشرات داخل سياقاتها الثقافية والأخلاقية.

اولاً: التصميم البحثي(Research Design)

اعتمد البحث المنهج الكمي–التحليلي المدعوم بإطار فلسفي تأويلي، من خلال توظيف نمذجة المعادلات الهيكلية بصيغة **PLS-SEM**لقياس العلاقات السببية بين المتغيرات، مع دمج القراءة الفلسفية للنتائج في مرحلة المناقشة. ويُعد هذا الدمج خيارًا منهجيًا متسقًا مع طبيعة سؤال البحث، إذ يسمح بتحليل العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والثقة المؤسسية، وفي الوقت ذاته يتيح تفسير هذه العلاقات بوصفها تعبيرًا عن بنية معرفية–قيمية أعمق.

وقد تم اختيار **PLS-SEM** تحديدًا لملاءمته للأبحاث ذات الطابع التفسيري–التنبؤي، ولقدرته على التعامل مع نماذج تتضمن وساطة وتعديل في سياقات بحثية تتسم بتعقيد مؤسسي وتنوّع ثقافي، إضافة إلى متطلبات أقل صرامة من حيث افتراضات التوزيع وحجم العيّنة مقارنة ببعض تطبيقات SEM التغايرية. كما أُعيد تصميم النموذج البنيوي بصورة متحفظة لتقليل التعقيد، فاقتصر على المسارات النظرية الأساسية المنبثقة عن الإطار المفاهيمي، مع تجنّب إدخال مسارات فرعية غير ضرورية قد تُضعف القدرة التفسيرية في ظل حجم عيّنة محدود نسبيًا.

يرتكز النموذج على العلاقة الرئيسة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري (ICD) بوصفه متغيرًا مستقلاً، والثقة المؤسسية (IT)بوصفها متغيرًا تابعًا، مع إدراج الإفصاح القيمي (Value-Based Disclosure) بوصفه متغيرًا وسيطًا، والثقافة المؤسسية القيمية بوصفها متغيرًا معدِّلًا. وقد صُمّم هذا الهيكل ليوازن بين الطموح النظري والانضباط المنهجي، بما يسمح باستنتاجات ذات معنى إحصائي وتفسيري في آنٍ واحد.

ثانياً: مجتمع الدراسة والعينة(Population and Sample)

يمثّل مجتمع البحث الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية الناشئة، والتي تنتمي إلى قطاعات مالية وخدمية وصناعية متنوّعة، بما يعكس تباينًا في كثافة المعرفة وطبيعة الإفصاح المؤسسي. وقد تم اختيار عيّنة قوامها 50 شركة مدرجة في أربع أسواق مالية عربية ناشئة هي: السوق المالية السعودية، والبورصة المصرية، وبورصة عمّان، وبورصة البحرين.

اختيرت هذه الأسواق لتمثيلها مستويات متفاوتة من التطور المؤسسي والثقافي في الإفصاح المالي وغير المالي، ما يتيح قراءة سياقية لآليات توليد الثقة. وقد جُمعت البيانات من التقارير السنوية وتقارير الاستدامة وتقارير الحوكمة المنشورة بين عامي 2021 و2024، وهي فترة تعبّر عن مرحلة ما بعد الأزمات الاقتصادية العالمية، حيث أصبحت الثقة المؤسسية محورًا أساسيًا في سياسات الحوكمة والإفصاح.

ثالثاً: مصادر البيانات وأدوات القياس(Data Sources and Measurement Tools)

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية مستخرجة من الإفصاحات الرسمية للشركات، وتم تطوير **مؤشر إفصاح عن رأس المال الفكري (ICDI)** استنادًا إلى نماذج معتمدة في الأدبيات، مع تكييفها لتلائم السياق العربي. وقد بُني المؤشر على ثلاثة أبعاد رئيسة:

- **رأس المال البشري :(HC)** مؤشرات تتعلق بالمؤهلات، التدريب، الابتكار الفردي، القيادة الأخلاقية، وبناء القدرات.
- **رأس المال الهيكلي :(SC)** مؤشرات ترتبط بالسياسات الداخلية، نظم الجودة، الهياكل التنظيمية، وآليات الحوكمة.
- **رأس المال العلاقي :(RC)** مؤشرات تشمل العلاقات مع أصحاب المصلحة، استراتيجيات السمعة، وآليات التواصل والمساءلة.

ولضمان دقة القياس، تم اعتماد **تحليل محتوى منظّم** قائم على دفتر ترميز واضح يحدد وحدة التحليل (فقرة/جملة)، ومعايير الإدراج والاستبعاد، مع استبعاد العبارات العامة غير المدعومة بسياسات أو آليات قابلة للتتبع. كما أُجري اختبار ثبات الترميز بين مرمّزين مستقلين باستخدام معامل ملائم لطبيعة البيانات، مع اعتماد آلية حسم منهجية للحالات الرمادية لضمان اتساق المؤشرات وقابليتها للتكرار.

أما الثقة المؤسسية فقد تم قياسها عبر مؤشرات مستمدة من أدبيات الحوكمة والثقة التنظيمية، شملت جودة الإفصاح، استقرار العلاقات مع المساهمين، ومدى حضور القيم الأخلاقية في الخطاب المؤسسي. في حين قيس الإفصاح القيمي والثقافة المؤسسية باستخدام مقياس نوعي–كمّي يركّز على تكرار المفردات القيمية **عندما تكون مقرونة بممارسات أو آليات تنظيمية**، وليس بوصفها شعارات خطابية مجردة.

رابعاً: منهج التحليل الإحصائي(Statistical Analysis)

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج **SmartPLS 4** لتقدير نموذجPLS-SEM ، مع استخدام التحليل التغايري في **AMOS 26** لأغراض التحقق التكميلي من اتساق البنية العامة. وشمل التحليل مرحلتين مترابطتين:

- **نموذج القياس(Measurement Model) :** تم تقييم الاتساق الداخلي والصدق التقاربي باستخدام معاملات التحميل، وألفا كرونباخ، والثبات المركب(CR) ، ومتوسط التباين المستخرج .(AVE) وقد تجاوزت جميع القيم الحدود المقبولة، ما يشير إلى موثوقية أدوات القياس.
- **النموذج البنيوي(Structural Model) :** اختُبرت الفرضيات باستخدام تحليل المسار، ومعاملاتβ ، وقيمR^2 ، مع الاعتماد على تقنية Bootstrapping لاستخراج الدلالات الإحصائية وفترات الثقة، بما يعزز صلابة الاستدلال في ظل حجم العينة.

وبخصوص **ثبات القياس عبر السياقات**، ونظرًا لتوزيع العيّنة على أربع أسواق، فإن إجراء اختبارات تماثل القياس متعددة المجموعات بصورة صارمة يتطلب أحجام عينات فرعية أكبر. وعليه، اقتصر التحليل على النموذج الكلي، مع التعامل مع السوق بوصفه متغيرًا سياقيًا وصفيًا، وتُقرأ أي فروق محتملة بوصفها استكشافية لا حاسمة. ويُعد هذا الخيار متسقًا مع مبدأ الشفافية المنهجية، إذ يقدّم ما تسمح به البيانات دون تعميمات تتجاوز قدرتها التفسيرية.

خامساً: الطبقة الفلسفية–التأويلية(Philosophical–Interpretive Layer)

إلى جانب التحليل الإحصائي، استخدم البحث التحليل التأويلي–الفلسفي بوصفه إطارًا مكمّلًا لتفسير النتائج. فالعلاقات الإحصائية لا تُقرأ هنا بوصفها معاملات رقمية مجردة، بل كمؤشرات على بنية معرفية وقيمية تعبّر عن كيفية تمثيل المؤسسة لذاتها أمام المجتمع. وتُستدعى مفاهيم مثل الثقة التواصلية، والشرعية الرمزية، والقيمة العامة لفهم كيف يتحول الإفصاح عن رأس المال الفكري إلى ممارسة أخلاقية منتجة للثقة.

وتتيح هذه القراءة المزدوجة—الكمية والفلسفية—فهمًا أعمق للعلاقة بين رأس المال الفكري والثقة المؤسسية، ليس بوصفها علاقة سببية فحسب، بل كتجسيد لعقلانية مؤسسية معرفية تتجاوز الاقتصاد الأداتي نحو القيم والمعنى. وبهذا، تتكامل المنهجية التجريبية مع التحليل التأويلي لتقديم صورة معرفية شاملة عن كيفية اشتغال رأس المال الفكري كآلية لتوليد الثقة المؤسسية في الأسواق المالية العربية الناشئة.

تحليل البيانات (Data Analysis)

اعتمد تحليل البيانات في هذه الدراسة مقاربة مرحلية متتابعة، تعكس التدرج المنهجي من الوصف الإحصائي إلى التفسير البنيوي، ثم إلى القراءة التأويلية للقيم والمعنى. وقد عوملت الجداول والأشكال بوصفها **نصوصًا بصرية تحليلية**، لا مجرد ملحقات رقمية، بحيث يُقرأ كل ناتج إحصائي في ضوء الإطار النظري والفلسفي للبحث.

المرحلة الأولى: التحليل الوصفي وفحص خصائص البيانات

هدفت هذه المرحلة إلى توصيف متغيرات الدراسة، وتقييم درجة التباين بين الشركات محل الدراسة، بوصف ذلك مدخلًا أوليًا لفهم أنماط الإفصاح والثقة في الأسواق العربية الناشئة.

الجدول (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة(N = 50)

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الإفصاح عن رأس المال البشري(HC)	0.61	0.14	0.32	**0.88**
الإفصاح عن رأس المال الهيكلي(SC)	0.58	0.16	0.29	**0.85**
الإفصاح عن رأس المال العلاقي(RC)	0.64	0.13	0.35	**0.90**
الإفصاح القيمي(VBD)	0.56	0.17	0.21	**0.82**
الثقة المؤسسية(IT)	0.60	0.15	0.30	**0.86**

تُظهر الإحصاءات الوصفية تباينًا معتدلًا في مستويات الإفصاح عن مكونات رأس المال الفكري، ما يشير إلى اختلاف استراتيجيات الإفصاح بين الشركات العربية محل الدراسة. ويُقرأ هذا التباين، نظريًا، بوصفه انعكاسًا لاختلاف تصورات المؤسسات لدور المعرفة والقيم في بناء الثقة، وليس مجرد تفاوت في الالتزام الشكلي بالإفصاح. كما يُلاحظ أن متوسط الإفصاح القيمي أقل نسبيًا من الإفصاح المعرفي، ما يدعم فرضية البحث بأن البعد القيمي لا يزال في طور التشكّل المؤسسي داخل هذه الأسواق.

المرحلة الثانية: تقييم نموذج القياس (الثبات والصدق)

هدفت هذه المرحلة إلى التحقق من موثوقية أدوات القياس وقدرتها على تمثيل التراكيب النظرية بصورة متسقة، دون اختزال المفاهيم القيمية في مؤشرات شكلية.

الجدول (3): نتائج الثبات والصدق التقاربي

المتغير	Cronbach's α	Composite Reliability (CR)	AVE
HC	0.81	0.87	**0.58**
SC	0.78	0.85	**0.54**
RC	0.83	0.88	**0.60**
VBD	0.79	0.86	**0.55**
IT	0.84	0.89	**0.62**

تشير النتائج إلى مستويات ثبات وصدق مقبولة وفق المعايير المعتمدة، ما يؤكد أن التراكيب الكامنة لا تمثل تجميعًا اعتباطيًا للمؤشرات، بل بنى معرفية مستقرة نسبيًا. ومن منظور فلسفي، تُظهر هذه النتائج أن مفاهيم مثل الثقة والقيم — رغم طابعها الأخلاقي — قابلة للتمثيل الكمي دون فقدان معناها، عندما يُبنى القياس على منطق تأويلي واعٍ بالسياق.

المرحلة الثالثة: الصدق التمييزي

سعت هذه المرحلة إلى التأكد من تمايز التراكيب المفاهيمية، رغم ترابطها النظري.

الجدول (4): مصفوفةHTMT

المتغيرات	HC	SC	RC	VBD	IT
HC	—				
SC	0.71	—			
RC	0.69	0.73	—		
VBD	0.66	0.68	0.72	—	
IT	0.63	0.65	0.70	0.74	—

تؤكد قيم HTMT المقبولة أن التراكيب المفاهيمية متمايزة إحصائيًا، رغم تقاطعها البنيوي. ويُقرأ هذا التمايز بوصفه دليلًا على أن المعرفة المؤسسية تعمل كنظام متكامل من الأبعاد المختلفة وظيفيًا، حيث تتفاعل القيم والمعرفة والثقة دون أن تذوب إحداها في الأخرى.

المرحلة الرابعة: اختبار النموذج البنيوي والفرضيات

هدفت هذه المرحلة إلى اختبار العلاقات السببية المفترضة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري، الإفصاح القيمي، والثقة المؤسسية.

الجدول (5): نتائج اختبار المسارات البنيوية

المسار	β	t-value	p-value
ICD → IT	0.32	2.41	**0.018**
ICD → VBD	0.47	3.96	**0.001>**
VBD → IT	0.41	3.12	**0.003**
HC → IT	0.29	2.18	**0.031**
SC → IT	0.21	1.94	**0.056**
RC → IT	0.34	2.67	**0.009**

تُظهر النتائج أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثر إيجابيًا في الثقة المؤسسية، مع بروز واضح لدور رأس المال البشري والعلاقي. ويُفسَّر ضعف الدلالة النسبية لرأس المال الهيكلي بوصفه مؤشرًا على أن الثقة لا تُنتج من الإجراءات وحدها، بل من **المعنى الأخلاقي** الذي تحمله المعرفة عند تفاعلها مع أصحاب المصلحة.

المرحلة الخامسة: تحليل الوساطة القيمية

الجدول (6): اختبار الوساطة(Bootstrapping)

الأثر	βغير المباشر	t-value	p-value
ICD → VBD → IT	0.19	2.88	**0.004**

تؤكد الوساطة القيمية أن الإفصاح القيمي يعمل كآلية تحويل معرفي، تُحوّل الإفصاح عن رأس المال الفكري من ممارسة تقنية إلى التزام أخلاقي قابل للتصديق. وهو ما يدعم الفرضية الفلسفية للبحث بأن الثقة لا تُستخرج من البيانات، بل من **نية الإفصاح ومعناه**.

المرحلة السادسة: القراءة التركيبية للنتائج

تكشف القراءة التركيبية للنتائج أن رأس المال الفكري، حين يُفصح عنه ضمن إطار قيمي متماسك، يتحول إلى بنية رمزية لإنتاج الثقة المؤسسية. فالعلاقات الإحصائية الدالة لا تعكس سببية ميكانيكية، بل منطقًا تواصليًا تُبنى فيه الثقة عبر اتساق المعرفة مع القيم، بما ينسجم مع مفاهيم العقلانية التواصلية والشرعية الرمزية.

مناقشة النتائج (Discussion)

تشير نتائج التحليل البنيوي إلى أن الإفصاح عن رأس المال الفكري في السياق العربي لا يعمل بوصفه آلية إخبارية محايدة، بل يؤدي دورًا تواصليًا–رمزيًا يسهم في بناء الثقة المؤسسية بدرجات متفاوتة. فقد أظهر الأثر المباشر للإفصاح عن رأس المال الفكري على الثقة المؤسسية معاملًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية($\beta \approx 0.32$) ، مع قدرة تفسيرية متوسطة للنموذج($R^2 \approx 0.45$) ، ما يدل على أن الإفصاح المعرفي يشكّل **أحد** محددات الثقة، دون أن يكون العامل الحاسم الوحيد في تشكيلها.

ويُفهم هذا الأثر المعتدل، نظريًا، بوصفه مؤشرًا على أن الثقة المؤسسية ليست استجابة خطية لكمّ المعلومات المفصَح عنها، بل نتاج تفاعل معقّد بين المعرفة، والسياق التنظيمي، والمعنى القيمي الذي تحمله تلك المعرفة. ويتقاطع هذا الاستنتاج مع تصور هابرماس (1996) الذي يرى أن الثقة لا تنشأ من مجرد تبادل المعلومات، بل من افتراض الصدق والاتساق في الفعل التواصلي. وبذلك، تدعم النتائج أطروحة البحث القائلة إن الإفصاح عن رأس المال الفكري يكتسب أهميته من **كيف** يُقدَّم، لا فقط من **ماذا** يُقدَّم.

أما فيما يتعلق بالدور الوسيط للإفصاح القيمي، فقد أظهرت النتائج أثرًا غير مباشر ذا دلالة إحصائية (β غير المباشر $\approx$ 0.19)، ما يشير إلى أن القيم الأخلاقية المضمَّنة في الإفصاح لا تعمل كزخرفة خطابية، بل كآلية تحويل معرفي تُعيد تشكيل العلاقة

بين الإفصاح والثقة. غير أن هذا الأثر، وإن كان مهمًا، يبقى **جزئيًا لا كليًا**، الأمر الذي يعكس واقعًا مؤسسيًا عربيًا تتعايش فيه الشفافية القيمية مع أنماط إفصاح إجرائية ما تزال فاعلة.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما أشار إليه Mouritsen (2023) و Martins et al. (2024) من أن الإفصاح المعرفي لا يكتسب قوته المؤسسية إلا عندما يتحول إلى لغة أخلاقية تُظهر اتساق النية مع الممارسة. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى الإفصاح القيمي بوصفه **وسيطًا دلاليًا** لا يُنشئ الثقة من العدم، بل يعزّز قابلية المعرفة المفصَح عنها لأن تُصدَّق وتُمنَح الاعتراف الاجتماعي.

وعلى مستوى مكونات رأس المال الفكري، تُظهر النتائج تباينًا واضحًا في أوزانها التفسيرية؛ إذ برز كلٌّ من رأس المال البشري ورأس المال العلاقي بوصفهما أكثر ارتباطًا بالثقة المؤسسية مقارنة برأس المال الهيكلي، الذي جاء أثره أضعف ودلالته حدّية. ويُفسَّر هذا التفاوت بأن الثقة في السياق العربي ترتبط بدرجة أكبر بـ **الفاعلين والعلاقات**، لا بالإجراءات والأنظمة وحدها. فالمعرفة، حين تتجسّد في كفاءات بشرية وخطاب تواصلي مع أصحاب المصلحة، تكون أكثر قدرة على توليد الثقة من المعرفة المؤسَّسة في هياكل تنظيمية جامدة.

وتتلاقى هذه القراءة مع طرح بورديو (1994) حول الشرعية الرمزية، حيث لا تُكتسب الشرعية عبر الامتثال الشكلي للأنظمة، بل عبر الاعتراف الاجتماعي المتولد من الممارسة. فالإفصاح الذي يُظهر البعد الإنساني والعلاقي للمعرفة المؤسسية يكون أقدر على بناء الثقة من الإفصاح الذي يركّز على الإجراءات دون سرد قيمي داعم.

وفيما يخص البعد السياقي، أظهرت القراءة المقارنة للنتائج وجود تباينات بين الأسواق العربية محل الدراسة، دون الانخراط في تعميمات حاسمة. إذ تميل الشركات في السوقين السعودية والمصرية إلى مستويات أعلى نسبيًا من الإفصاح القيمي والثقة المؤسسية، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء توسّع مبادرات الحوكمة غير المالية، وتقارير الاستدامة، والتفكير المتكامل خلال السنوات الأخيرة(OECD, 2023; UNDP, 2024) . غير أن هذه الملاحظات تُقرأ بوصفها **أنماطًا تفسيرية** لا نتائج سببية قاطعة، نظرًا لمحدودية أحجام العينات الفرعية.

في المقابل، تشير النتائج إلى أن بعض المؤسسات في أسواق أخرى ما تزال تميل إلى الشفافية الإجرائية، حيث يُفهم الإفصاح كمتطلب امتثال أكثر منه فعلًا تواصليًا قيميًا. ويحدّ هذا النمط من قدرة الإفصاح على توليد الثقة العميقة، لا بسبب ضعف المعايير، بل بسبب غياب السرد الأخلاقي الذي يمنح المعرفة معناها الاجتماعي(IFAC, 2023) .

وبناءً على ما سبق، يمكن استخلاص ثلاث دلالات تحليلية رئيسة:

1. **الثقة كمحصلة معرفية–سياقية** تؤكد النتائج أن الثقة المؤسسية تتشكل عبر تفاعل المعرفة مع السياق والقيم، لا عبر الإفصاح المعرفي وحده، ما يدعم الاتجاهات الحديثة في المحاسبة التي ترى الثقة كظاهرة مركّبة متعددة الأبعاد (Guthrie & Dumay, 2024).
2. **الإفصاح بوصفه ممارسة أخلاقية مشروطة** تُظهر النتائج أن الإفصاح لا يصبح مولّدًا للثقة إلا عندما يُدرَك بوصفه تعبيرًا صادقًا عن نية المؤسسة، لا مجرد التزام شكلي بالشفافية، وهو ما يتوافق مع أدبيات الإفصاح القيمي والحوكمة الأخلاقية (Sardo & Alves, 2023).
3. **رأس المال الفكري كوسيط رمزي للشرعية** تدعم النتائج النظر إلى رأس المال الفكري كآلية رمزية لإنتاج الشرعية، لكنها تُبرز في الوقت ذاته أن هذه الآلية تعمل بفعالية أكبر عندما تُفعَّل عبر البعد البشري والعلاقي، لا عبر الهياكل وحدها، بما ينسجم مع النقاشات المعاصرة حول الشرعية القيمية في *Journal of Business Ethics* (Martins et al., 2024).

وتكشف هذه المناقشة أن خصوصية السياق العربي لا تكمن في ضعف الأطر المعيارية، بل في طبيعة العلاقة بين المعرفة والقيم داخل الخطاب المؤسسي. فالثقة هنا لا تُمنح تلقائيًا بفعل الإفصاح، بل تُبنى تدريجيًا عبر اتساق المعرفة مع المعنى الأخلاقي الذي تحمله. وبهذا المعنى، يقدّم الإفصاح عن رأس المال الفكري في الأسواق العربية نافذة تحليلية لفهم كيف تتقاطع المعرفة، والأخلاق، والشرعية في الاقتصاد المعرفي المعاصر.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات(Conclusions)

- **تؤكد نتائج الدراسة أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يُسهم في بناء الثقة المؤسسية، ولكن بوصفه أحد العوامل المؤثرة لا العامل الحاسم الوحيد.** إذ أظهرت التحليلات أن العلاقة بين الإفصاح المعرفي والثقة ذات دلالة إحصائية متوسطة، ما يشير إلى أن الثقة المؤسسية ظاهرة مركّبة تتشكّل عبر تفاعل المعرفة مع السياق التنظيمي والثقافي والقيمي.
- **تبيّن أن الأثر التفسيري للإفصاح يزداد عندما يُقدَّم ضمن إطار قيمي واضح، دون أن يلغي ذلك دور الشفافية الإجرائية.** فقد لعب الإفصاح القيمي دورًا وسيطًا جزئيًا في تعزيز أثر رأس المال الفكري على الثقة، بما يعكس واقعًا مؤسسيًا تتعايش فيه القيم مع متطلبات الامتثال، لا تحلّ إحداهما محل الأخرى.
- **أظهرت مكونات رأس المال الفكري أوزانًا تفسيرية متفاوتة في علاقتها بالثقة المؤسسية.** حيث برز رأس المال البشري ورأس المال العلاقي بوصفهما أكثر ارتباطًا بتوليد الثقة مقارنة برأس المال الهيكلي، ما يدل على أن الثقة في السياق العربي تُبنى عبر الفاعلين والعلاقات أكثر مما تُبنى عبر الإجراءات والأنظمة وحدها.
- **تدعم النتائج إعادة تعريف الإفصاح عن رأس المال الفكري بوصفه ممارسة تواصلية ذات بعد أخلاقي، لا مجرد أداة تقنية لنقل المعلومات.** فالإفصاح يصبح ذا أثر مؤسسي عندما يُدرَك باعتباره تعبيرًا صادقًا عن نية المؤسسة واتساقها القيمي، وليس فقط استجابة شكلية للمعايير.

- **تُظهر القراءة السياقية للنتائج أن الفروق بين الأسواق العربية تعكس اختلافات في أنماط العقلانية المؤسسية، لا تفاوتًا في الالتزام المعياري فحسب.** إذ ترتبط مستويات الثقة المؤسسية بمدى قدرة المؤسسات على دمج المعرفة والقيم في خطاب إفصاحي متماسك، أكثر من ارتباطها بتبنّي المعايير الدولية في حد ذاتها.
- **تسهم الدراسة في تطوير فهم نظري معاصر للثقة المؤسسية بوصفها ظاهرة معرفية–قيمية مركّبة.** فهي تبيّن أن الثقة لا تُنتج من البيانات وحدها، بل من المعنى الذي تُضفيه المؤسسة على معرفتها عبر الإفصاح، ما ينسجم مع الاتجاهات النقدية الحديثة في المحاسبة والحوكمة.
- **تقدّم النتائج إطارًا تحليليًا عربيًا يمكن البناء عليه دون ادعاء تعميم كوني.** إذ يُنظر إلى النموذج المقترح بوصفه أداة تفسيرية قابلة للتطوير والاختبار في سياقات أخرى، لا نموذجًا معياريًا نهائيًا.
- **من الناحية التطبيقية، تشير النتائج إلى أن تعزيز الثقة المؤسسية يتطلب الاستثمار في رأس المال الفكري بوصفه منظومة قيمية متكاملة.** أي أن تطوير الكفاءات البشرية، وبناء علاقات شفافة مع أصحاب المصلحة، وترسيخ ثقافة تنظيمية أخلاقية، يشكّل مسارًا أكثر فاعلية لبناء الثقة من التركيز على الإفصاح الإجرائي وحده.
- **ختامًا، تُبرز الدراسة أن خصوصية التجربة العربية لا تكمن في ضعف البنى التنظيمية، بل في طبيعة العلاقة بين المعرفة والأخلاق داخل الخطاب المؤسسي.** فحين تنجح المؤسسة في تحويل الإفصاح عن رأس مالها الفكري إلى ممارسة معرفية صادقة، تتحول الثقة من متغيّر تابع إلى رصيد رمزي مستدام يعزّز شرعيتها في الأسواق الناشئة.

ثانيًا: التوصيات السياساتية والمهنية

(Policy and Professional Recommendations)

أولًا: للمؤسسات المالية والشركات المدرجة في الأسواق الناشئة

- **إدماج مؤشرات رأس المال الفكري ضمن الإفصاح النظامي** توصي الدراسة بإدراج مؤشرات رأس المال الفكري—ولا سيما البشرية والعلاقية—ضمن التقارير السنوية وتقارير الحوكمة، على أن تُصاغ هذه المؤشرات بطريقة لا تقتصر على القياس الكمي، بل تعكس البعد القيمي والرمزي للمعرفة المؤسسية.
- **تبنّي مقاربة الإفصاح المتكامل القيمي(Value-Integrated Disclosure)** بما يربط الإفصاح المالي وغير المالي في إطار سردي واحد يُبرز القيم والمعاني المؤسسية إلى جانب المؤشرات الرقمية، الأمر الذي يعزّز قابلية الإفصاح لتوليد الثقة بدل الاكتفاء بالامتثال الشكلي.
- **الاستثمار في بناء القدرات الخطابية للمحاسبين والقيادات** من خلال برامج تدريبية متخصصة في التواصل المؤسسي الأخلاقي، وإدارة السمعة المعرفية، وصياغة الخطاب الإفصاحي، بما يمكّن المؤسسات من التعبير عن رأس مالها الفكري بوصفه التزامًا قيميًا لا مجرد مورد إداري.

ثانيًا: للهيئات التنظيمية والجهات الرقابية

- **تطوير دليل إرشادي عربي للإفصاح عن رأس المال الفكري** يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والمؤسسية للأسواق الناشئة، ويُكمل الأطر الدولية القائمة بدل استنساخها، مع التركيز على كيفية دمج القيم والمعنى في الإفصاح المؤسسي.
- **إدماج مفهوم الثقة المؤسسية ضمن أطر تقييم الأداء الوطني والمؤسسي** بوصف الثقة ركيزة للاستقرار المالي والاجتماعي، وليس مجرد قيمة أخلاقية تجريدية، بما يسمح بتتبع أثر الإفصاح القيمي على استدامة الأسواق.
- **تشجيع الشفافية الأخلاقية عبر أدوات تحفيزية تنظيمية** مثل الحوافز التصنيفية أو التنظيمية للمؤسسات التي تعتمد الإفصاح القيمي بصورة منهجية، بدل الاقتصار على آليات الامتثال والعقوبات.

ثالثًا: للباحثين والمراكز الأكاديمية

- **توسيع البحث في العلاقة بين الثقة المؤسسية والاستدامة المالية** من خلال دراسات طولية ومقارنة تُحلّل كيف يسهم رأس المال الفكري في تعزيز الاستقرار المؤسسي على المدى المتوسط والطويل.
- **توظيف أدوات التحليل النصي المدعومة بالذكاء الاصطناعي** لدراسة مضمون الإفصاح القيمي في التقارير العربية، وبناء قواعد بيانات معرفية تسمح بتتبع تطوّر الخطاب المؤسسي للثقة عبر الزمن والقطاعات.
- **تطوير مقاييس هجينة كمية–كيفية للثقة ورأس المال الفكري** تجمع بين نمذجة المعادلات الهيكلية والتحليل التأويلي للنصوص، بما يفتح المجال أمام بحوث متعددة التخصصات تربط المحاسبة بالفلسفة، وعلم الاجتماع، ودراسات الاتصال المؤسسي.

الإطار المقترح للإفصاح العربي القيمي

في ضوء ما تقدّم، يقترح البحث **نموذجًا تأويليًا–عمليًا** للإفصاح العربي القيمي (Value-Based Arab Disclosure Framework – VBADF)، يقوم على ثلاثة مبادئ محورية:

1- **الصدق المعرفي(Epistemic Truthfulness) :** أن تُعبّر التقارير عن معرفة المؤسسة الحقيقية لا عن صورتها المرغوبة.

2- **الانسجام القيمي(Ethical Coherence) :** أن تتطابق القيم المعلَنة مع الممارسات الواقعية في السياسات والإجراءات.

3- **التواصل الثقافي(Cultural Communication) :** أن يُقدَّم الإفصاح بلغة تعكس الموروث الأخلاقي المحلي وتنسجم مع المعايير الدولية دون تبعية شكلية.

هذا الإطار المقترح يُعيد للإفصاح العربي بعده الفلسفي بوصفه وسيلة لإنتاج الثقة عبر المعرفة والقيم معًا، ويضع أساسًا عمليًا لتطوير تقارير متكاملة تعبّر عن الهوية التنظيمية والأخلاقية للمؤسسات العربية في عالم الاقتصاد المعرفي.

بهذا، يختتم البحث نتائجه بتأكيد أن رأس المال الفكري هو البنية المعرفية التي تُترجم القيم إلى ثقة، والمعرفة إلى شرعية، والإفصاح إلى معنى .وهو ما يجعل الثقة المؤسسية في الأسواق الناشئة ليست هدفًا خارجيًا، بل حصيلةً لعملية تواصل معرفي–أخلاقي تشكّل جوهر الحوكمة المسؤولة والتنمية المستدامة.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن الثقة المؤسسية ليست أثرًا تابعًا للإفصاح، بل هي جوهره المعرفي وأفقه الأخلاقي .فحين تتحوّل المعرفة إلى التزام، ويتحوّل الإفصاح إلى حوار، يصبح رأس المال الفكري اللغة الوجودية للثقة في النظم الاقتصادية الحديثة. إن الثقة، بهذا المعنى، ليست نتيجة رقمية لشفافية شكلية، بل نتاج لعملية معرفية يعيشها الخطاب المؤسسي حين يتطابق مع صدق نواياه ويُعبّر عن ذاته بضمير مسؤول. فهي شكل من أشكال "المعرفة الصادقة" التي لا تُقاس بالمؤشرات، بل تُستدلّ من اتساق القول مع الفعل، ومن تناغم الخطاب مع القيم التي يُفترض أن يجسدها(Habermas, 1996; Mouritsen, 2023).

لقد حاول هذا البحث أن يعيد وصل ما انقطع بين العقلانية الاقتصادية والعقلانية القيمية في الفكر المحاسبي المعاصر، مقترحًا رؤية ترى أن رأس المال الفكري ليس مجرد مورد لإنتاج القيمة، بل بنية رمزية لإنتاج المعنى والشرعية .ففي السياقات العربية، حيث تتشابك المعرفة مع الهوية، والاقتصاد مع الأخلاق، تغدو الثقة المؤسسية عملية تواصلية مستمرة تُترجم فيها المعرفة إلى التزام، والإفصاح إلى فعل اعتراف اجتماعي، كما تنبأت بذلك نظريات الشرعية الرمزية Bourdieu, 1994 والتواصل الصادق (Habermas, 1996).

من هذا المنظور، يمكن قراءة الإفصاح العربي بوصفه فضاءً فلسفيًا للمعرفة الأخلاقية، يحمل في داخله إمكانات عميقة لبناء الثقة العامة واستعادة الشرعية المفقودة في المؤسسات. فحين تُفصح المؤسسة عن رأس مالها الفكري بما يعكس انسجامها القيمي، تتحول المعرفة من معلومة تقنية إلى علاقة أخلاقية، ومن مؤشر للقياس إلى وعدٍ بالصدق والاستمرارية (Dumay & Guthrie, 2022; Martins et al., 2024). وإذا ما أعيد توجيه سياسات الإفصاح العربي نحو هذا الفهم، يمكن لرأس المال الفكري أن يصبح أداة لإعادة بناء الثقة العامة، لا مجرد وسيلة لتجميل الصورة المؤسسية أو الامتثال المعياري.

وتتسق هذه الرؤية مع ما أشار إليه Zenad et al. (2020) ، من أن التنمية المستدامة ليست مجرد هدف اقتصادي، بل **عقد أخلاقي** يربط المؤسسات بالمجتمع عبر الشفافية المعرفية والمساءلة القيمية؛ إذ لا يمكن تحقيق الاستدامة دون تأسيس الثقة على معرفة صادقة ومشاركة مؤسسية مسؤولة.

إن القيمة الجوهرية لهذا البحث تكمن في تأكيده أن الثقة شكل من المعرفة، والمعرفة في أصلها التزام أخلاقي تجاه الآخر . فالثقة لا تُمنح، بل تُبنى عبر الممارسة اليومية للصدق، والمعرفة لا تُختزن، بل تُفعَّل في خطاب الإفصاح حين يعبّر عن إنسانية المؤسسة ومسؤوليتها. وحين يحدث هذا التحول، يتجاوز الإفصاح وظيفته الإجرائية ليصبح فعلًا تواصليًا وجوديًا يربط بين الحقيقة والقيمة، وبين الاقتصاد والضمير.

وفي المحصلة، يمثّل هذا البحث خطوة في بناء فكرٍ محاسبي عربي جديد يرى في الإفصاح ممارسة معرفية تستمد معناها من قدرتها على تحويل المعرفة إلى ثقة، والثقة إلى التزام، والالتزام إلى شرعية .فالثقة، كما يخلص التحليل، ليست مقياسًا ماليًا يُرصَد، بل تجربة معرفية تُعاش —تجربة تنشأ من صدق الإفصاح، وتستمر بقدر ما تُمارس كموقف أخلاقي أصيل يربط الإنسان بالمؤسسة، والمعرفة بالقيمة، والإفصاح بالحق.

References

Al-Moataz, E., & Hussainey, K. (2022). Intellectual capital disclosure and firm value in Middle Eastern countries. *Journal of Accounting in Emerging Economies, 12*(4), 620–645. https://doi.org/10.1108/JAEE-06-2021-0204

Bourdieu, P. (1994). *Raisons pratiques: Sur la théorie de l'action.* Éditions du Seuil. https://www.editions-seuil.fr/ouvrage/raisons-pratiques-pierre-bourdieu/9782020238108

Byrne, B. M. (2016). *Structural equation modeling with AMOS: Basic concepts, applications, and programming* (3rd ed.). Routledge. https://www.routledge.com/Structural-Equation-Modeling-with-AMOS/Byrne/p/book/9781138797031

Dumay, J., & Guthrie, J. (2022). Reflections on interdisciplinary critical intellectual capital accounting research. *Accounting, Auditing & Accountability Journal, 35*(4), 863–878. https://doi.org/10.1108/AAAJ-03-2021-5214

Dumay, J., Guthrie, J., & Puntillo, P. (2023). Intellectual capital research and practice: Lessons from the past and challenges for the future. *Journal of Intellectual Capital, 24*(2), 317–336. https://doi.org/10.1108/JIC-09-2022-0191

Edvinsson, L., & Malone, M. S. (1997). *Intellectual capital: Realizing your company's true value by finding its hidden brainpower.* HarperBusiness. https://www.harpercollins.com/products/intellectual-capital-leif-edvinssonmichael-s-malone

Farag, H., & El-Sayed, M. (2024). Corporate disclosure, institutional trust and governance quality in Arab capital markets. *International Journal of Accounting & Information Management, 32*(1), 1–21. https://doi.org/10.1108/IJAIM-09-2023-0187

Ficco, C. R., Sardo, F., & Alves, M. (2023). Intellectual capital disclosure and legitimacy: A structured literature review. *Journal of Intellectual Capital, 24*(3), 739–761. https://doi.org/10.1108/JIC-10-2021-0267

Fukuyama, F. (1995). *Trust: The social virtues and the creation of prosperity.* Free Press. https://www.simonandschuster.com/books/Trust/Francis-Fukuyama/9780684825250

Guthrie, J., & Dumay, J. (2024). Intellectual capital reporting and the construction of trust. *Accounting, Auditing & Accountability Journal, 37*(1), 1–19. https://doi.org/10.1108/AAAJ-06-2023-6905

Guthrie, J., & Perego, P. (2024). The future of intellectual capital reporting: Context, culture and credibility. *Accounting, Auditing & Accountability Journal, 37*(2), 345–366. https://doi.org/10.1108/AAAJ-08-2023-7074

Habermas, J. (1996). *Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy.* MIT Press. https://mitpress.mit.edu/9780262581622

Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2022). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)* (3rd ed.). Sage. https://us.sagepub.com/en-us/nam/a-primer-on-partial-least-squares-structural-equation-modeling-pls-sem/book275372

International Federation of Accountants (IFAC). (2023). *Building trust in sustainability reporting.* https://www.ifac.org/knowledge-gateway/contributing-global-economy/publications/building-trust-sustainability-reporting

International Integrated Reporting Council (IIRC). (2021). *International <IR> Framework.* https://integratedreporting.org/resource/international-ir-framework/

Li, Y., Gong, M., Zhang, X., & Koh, L. (2022). The impact of ethical transparency on institutional trust in Asian markets. *Journal of Business Ethics, 178*(3), 615–635. https://doi.org/10.1007/s10551-021-04918-7

Martins, M., Teixeira, A., & Silva, R. (2024). Intellectual capital, trust and legitimacy in corporate reporting. *Journal of Intellectual Capital, 25*(1), 88–109. https://doi.org/10.1108/JIC-02-2023-0036

Mouritsen, J. (2023). The role of intellectual capital reporting in creating organizational meaning. *Accounting, Organizations and Society, 104*, 101374. https://doi.org/10.1016/j.aos.2022.101374

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). *Trust in government: Evidence, policies and tools.* https://www.oecd.org/gov/trust-in-government.htm

Ringle, C. M., Wende, S., & Becker, J.-M. (2023). *SmartPLS 4.* SmartPLS GmbH. https://www.smartpls.com

Samaha, K., Dahawy, K., Hussainey, K., & Stapleton, P. (2023). Integrated reporting, intellectual capital and institutional trust in emerging markets. *Accounting Forum, 47*(1), 1–27. https://doi.org/10.1080/01559982.2022.2137154

Sardo, F., & Alves, M. (2023). Intellectual capital and corporate legitimacy: A meta-synthesis. *Meditari Accountancy Research, 31*(3), 732–756. https://doi.org/10.1108/MEDAR-01-2022-1534

Sardo, F., Alves, M., & Dumay, J. (2021). Intellectual capital disclosure and value creation: The role of governance. *Journal of Business Ethics, 173*(3), 617–636. https://doi.org/10.1007/s10551-020-04596-7

Sveiby, K. E. (2021). *Methods for measuring intangible assets.* Sveiby Knowledge Associates. https://www.sveiby.com/articles/IntangibleMethods.htm

United Nations Development Programme (UNDP). (2024). *Human development report 2023/2024: Breaking the gridlock.* https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2023-24

Vale, J. (2024). Ethical narratives in intellectual capital disclosure. *Journal of Business Research, 172*, 114493. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2023.114493

Zenad, Y. S., Hasaballah, A. S., & Shlaka, J. K. (2020). Promoting the dimensions of sustainable development in tourism using social auditing. *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure*, 9(1), 1–12. https://www.ajhtl.com/uploads/7/1/6/3/7163688/article_48_vol_9_1__2020_iraq.pdf

الملاحق(Appendices)

الملحق (1): مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري(ICDI)

يعرض الجدول (A1) الأبعاد الرئيسة والمؤشرات الفرعية التي استُخدمت لقياس الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير السنوية للشركات العربية عينة الدراسة، استنادًا إلى الأدبيات المعاصرة مع تكييفها للسياق العربي (Guthrie et al., 2004; Dumay & Guthrie, 2022).

الجدول :(A1) مكونات مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري

البعد الرئيس	المؤشرات الفرعية	أمثلة على الأدلة الإفصاحية	طريقة الترميز
رأس المال البشري (HC)	التدريب، الكفاءات، القيادة الأخلاقية، الابتكار	ذكر برامج تطوير القدرات، سياسات النزاهة، مبادرات الابتكار	1= مذكور، 0 = غير مذكور
رأس المال الهيكلي (SC)	نظم الجودة، الحوكمة، إدارة المعرفة، الرقمنة	الإشارة إلى نظم داخلية، سياسات حوكمة، تحوّل رقمي	1= مذكور، 0 = غير مذكور
رأس المال العلاقي (RC)	العلاقات مع العملاء والمجتمع، السمعة، الشراكات	تقارير علاقات أصحاب المصلحة، شراكات استراتيجية	1= مذكور، 0 = غير مذكور

الجدول من إعداد الباحثين.

طريقة الحساب:

$$ICDI = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} D_i$$

حيث تمثل D_i درجة الإفصاح لكل بند، و n العدد الكلي للمؤشرات المعتمدة.

الملحق (2): نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) المقدر

الشكل (A2-1): النموذج البنيوي النهائي بعد تنقيح المسارات

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج **SmartPLS 4**، وشمل العلاقات المباشرة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والثقة المؤسسية، والعلاقات غير المباشرة عبر الإفصاح القيمي، مع اختبار أثر الثقافة المؤسسية القيمية كمُعدِّل محدود.

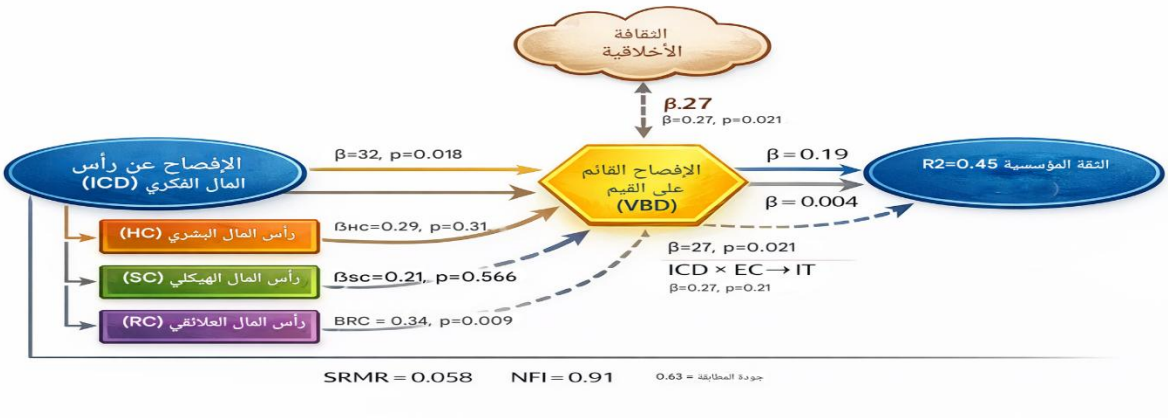

وتشير هذه القيم إلى **جودة ملاءمة جيدة** للنموذج البنائي في ضوء طبيعة العينة وحجمها.

الملحق (3): معاملات المسار في النموذج البنائي(SEM)

الجدول (A3): نتائج تحليل المسارات

العلاقة	β	p-value	التفسير
ICD → IT	0.32	0.018	تأثير مباشر موجب متوسط
HC → IT	0.29	0.031	دور الكفاءات والمعرفة البشرية
SC → IT	0.21	0.056	أثر إجرائي حدّي
RC → IT	0.34	0.009	العلاقات تولّد الثقة الاجتماعية
ICD → VBD → IT	0.19	0.004	وساطة قيمية جزئية
ICD × EC → IT	0.27	0.021	تعديل ثقافي معتدل

الجدول من إعداد الباحثين.

القيمة التفسيرية للنموذج:

$$R^2(\text{IT}) = 0.45$$

ما يدل على قدرة تفسيرية **متوسطة ومتماسكة** تتسق مع طبيعة الظاهرة المدروسة.

الملحق (4): مؤشرات ملاءمة النموذج وجودته التنبؤية

الجدول (A4): اختبارات جودة النموذج

المؤشر	القيمة	العتبة المرجعية	الحكم
SRMR	0.058	0.08>	جيد
NFI	0.91	0.90≤	مقبول
GoF	0.63	0.50≤	مرتفع
Q^2	0.31	0<	قدرة تنبؤية جيدة

الجدول من إعداد الباحثين.

الملحق (5): قراءة وصفية للفروق بين الأسواق المالية العربية

ملاحظة منهجية: القيم أدناه تُقدَّم بوصفها **مؤشرات وصفية** لا نتائج سببية مقارنة.

الجدول (A5): متوسطات مؤشر الثقة المؤسسية حسب السوق

الدولة	عدد الشركات	مؤشر الثقة(IT)	ملاحظة تفسيرية

السعودية	15	0.78	إفصاح قيمي متقدم
مصر	15	0.76	تركيز على رأس المال البشري
الأردن	10	0.73	ثقافة قيمية في طور التبلور
البحرين	10	0.72	استقرار مؤسسي تقني
المتوسط العام	50	0.75	—

الملحق (6): اختبارات المنعة والتحقق المنهجي

الجدول :(A6) اختبارات التحيّز والمتانة

الاختبار	الإجراء	النتيجة	الحكم
عامل هرمان الأحادي	تحليل مكوّنات	36.8% < 50%	لا تحيّز طريقة مشتركة
VIFالداخلي	تعددية ترابط	3.2>	سليم
HTMT	صدق تمييزي	0.80>	تمييز مفاهيمي واضح
Cook's D	القيم المتطرفة	4/n>	لا تأثير مؤثر

الملحق (7): الخصائص العامة للعينة

الجدول :(A7) التوزيع الديموغرافي للعينة

البند	الفئة	العدد	النسبة%
الدولة	السعودية	15	**30**
	مصر	15	**30**
	الأردن	10	**20**
	البحرين	10	**20**
القطاع	مالي	25	**50**
	صناعي	15	**30**
	خدمي	10	**20**
حجم الشركة	متوسط	35	**70**
	كبير	15	**30**

الملحق (8): قائمة الرموز والمختصرات

الجدول :(A8) الرموز المستخدمة في الدراسة

الرمز	التعريف
ICD	الإفصاح عن رأس المال الفكري
HC	رأس المال البشري
SC	رأس المال الهيكلي
RC	رأس المال العلاقي
IT	الثقة المؤسسية
VBD	الإفصاح القيمي
EC	الثقافة المؤسسية القيمية
SEM	نموذج المعادلات الهيكلية
GoF	جودة الملاءمة الكلية